COFI:FT/XII/2010/4

Januarv 2010

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثانية عشرة

بوينس آيرس، الأرجنتين، 26-30 أبريل/نيسان 2010

تقرير عن أنشطة المنظمة في مجال بطاقات التوسيم الإيكولوجي

الموجز

تقدَّم هذه الورقة موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال بطاقات التوسيم الإيكولوجي. وتشمل هذه الأنشطة اقتراحاً يدعو إلى تقدير مدى اتساق خطط التوسيم الإيكولوجي في القطاع الخاص مع الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتأتية من المصايد الطبيعية البحرية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وتقدم الورقة أيضاً تقريراً عن الأنشطة الجارية المتعلقة بالخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المتأتية من المصايد الطبيعية الداخلية، والمتعلقة بالخطوط التوجيهية لتقييم مصايد الأسماك في الحالات التي يكون فيها نقص في البيانات.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عتمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويُرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نُسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:
www.fao.org

K7290/A

المقدمة

1 – طُلب إلى الأمانة، في الدورة الماضية للجنة مصايد الأسماك، أن تقترح نهجاً لتقدير مدى اتساق خطط التوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتأتية من المصايد الطبيعية البحرية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة). واتفقت لجنة مصايد الأسماك على ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل في ما يتعلق بالخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المتأتية من المصايد الطبيعية الداخلية. وشددت على أهمية وضع خطوط توجيهية لتقييم مصايد الأسماك في الحالات التي يكون فيها نقص في البيانات.

مدى اتساق خطط التوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة

2 – أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في يونيو/حزيران 2008 نوقش مدى اتساق خطط القطاع الخاص المتعلقة بإصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وكان الدافع إلى ذلك هو تساؤلات طُرحت بشأن مدى استخدام الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في خطط القطاع الخاص المتعلقة بإصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي، وما إذا كان زعم هذه الخطط أنها تلتزم بالخطوط التوجيهية يخضع لأي تدقيق. وشجعت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك الأمانة لاحقا على إجراء دراسات للوقوف على مدى اتساق خطط إصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.

3 – وجرى مزيد من المناقشة لهذه المسألة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في مارس/آذار 2009. وكانت هناك في تلك اللجنة آراء معارضة من جانب بعض أعضاء المنظمة بشأن ما إذا كان ينبغي للمنظمة أن تجري تقييماً لخطط القطاع الخاص المتعلقة بالتوسيم الإيكولوجي بالنسبة إلى المعايير المحددة في الخطوط التوجيهية. واتفقت اللجنة على أن تعد الأمانة اقتراحاً يمكن بمقتضاه أن تجري تقييماً لخطط القطاع الخاص المتعلقة بالتوسيم الإيكولوجي، بحيث يُعرض الاقتراح بعد ذلك على الدورة المقبلة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك كي تنظر فيه، وبحيث تقدم اللجنة الفرعية بعد ذلك إرشاداً بشأن كيفية المضي قُدُماً في هذا النشاط.

4 – وقد أفاد المستشار القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة لجنة مصايد الأسماك في دورتها بأن المنظمة، باعتبارها منظمة حكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كانت تلتزم الحذر بشأن تقييم مدى امتثال كيانات القطاع الخاص للخطوط التوجيهية. وأوضح أن المنظمة لا تستطيع، كمسألة مبدأ، أن تقوم بأنشطة يمكن أن تنطوي على مخاطر لها ولأعضائها. وأوضح تحديداً أن المنظمة لو أجرت أي تقييم لما إذا كان إصدار الشهادات في القطاع الخاص يتسق مع الخطوط التوجيهية فإنها ستكون عُرضة لاعتراضات من جانب الأطراف المتضررة. وحيث إن المنظمة تتمتع بحصانة من أي شكل من أشكال الاختصاص القضائي الوطني، فقد تكون ثمة حاجة إلى التنازل عن هذه الحصانة، مما يشكل

خطوة خطيرة تترتب عليها انعكاسات هامة. وعلاوة على ذلك، سيتحمل جميع أعضاء المنظمة التبعات المالية المحتملة، بالنظر إلى آليات تمويل المنظمة. ولذا ينبغي ألا تمارس المنظمة أي شكل من أشكال الرقابة أو الإشراف على نظم محددة لإصدار الشهادات يكون من شأنه أن يعرّضها لتبعات محتملة تعرضاً متأصلاً. وقد أُعيد ذِكْر هذا الموقف في عدد من المناسبات، بما في ذلك بخصوص تصديق المنظمة على ما إذا كان الأعضاء فيها يمتثلون لمواصفات الدستور الغذائي.

الاقتراح

5 – حددت الأمانة ثلاثة خيارات محتملة أمام المنظمة لتقدير مدى اتساق خطط القطاع الخاص للتوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وتشمل هذه الخيارات ما يلي:

6 – الخيار 1: لا تُجري الأمانة تقييمات بنفسها بل تُبلغ اللجنة الفرعية بالتقييمات التي تضطلع بها أطراف ثالثة. وقد أُجري مؤخراً عدد من تقييمات خطط التوسيم الإيكولوجي. وتشمل هذه تقييمات أُجريت بتكليف من جماعة المعلومات المتعلقة بالاستدامة السمكية،[1] والصندوق العالمي للطبيعة[2]، والحكومة الفرنسية.[3]

7 – ويتسق هذا النهج مع التوصيات التي قدمها المستشار القانوني للمنظمة ولكن من شأنه أن يسفر عن دور محدود لأمانة المنظمة في تقييم خطط القطاع الخاص المتعلقة بالتوسيم الإيكولوجي.

8 – الخيار 2: تضع الأمانة إطاراً تقييمياً لتقدير مدى اتساق الخطط مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة. وتوفّر تلك الخطوط التوجيهية حالياً معايير دنيا لخطط التوسيم الإيكولوجي ولكن لا يوجد إطار متفق عليه لتقييم مدى اتساق الخطط مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة. وفي ظل هذه الحالة سيوضع إطار مرجعي وفقاً للاشتراطات الدنيا المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة. وسيُتاح الإطار المرجعي لأصحاب المصلحة كي يقيسوا خطط التوسيم الإيكولوجي على ضوء المعايير التي يتضمنها الإطار. وستُعتبر خطط التوسيم الإيكولوجي التي تستوفي الاشتراطات المنصوص عليها في الإطار المرجعي ممتثلة للخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة. وفي إطار هذا النهج لن تضطلع المنظمة فعلياً بتقدير لمدى اتساق خطط التوسيم، ولكنها ستوفّر الأدوات التي سيجري بها الاضطلاع بذلك التقدير. وسيلزم تحديد موارد من خارج الميزانية لوضع الإطار المرجعي.

9 – وسيُحدد الإطار المرجعي الاشتراطات الأساسية التي يجب أن تمتثل لها خطط التوسيم الإيكولوجي لكي تكون متسقة مع الخطوط التوجيهية. وستشمل هذه اشتراطات تتعلق بالمبادئ، واشتراطات فنية دنيا، ومعايير للتوسيم الإيكولوجي وللجوانب الإجرائية والمؤسسية.

---

1 http://www.marketing.stir.ac.uk/News/FSIG_Report.pdf.

2 http://assets.panda.org/downloads/full_report_wwf_ecolabel_study_lowres.pdf.

3 http://www.senat.fr/rap/r08-132/r08-132.html.

10 – ومن الممكن استخدام عملية القياس المرجعي الفعلية كأداة للتقييم الذاتي من جانب صاحب خطة التوسيم الإيكولوجي (سواء كان في القطاع الخاص أو في القطاع العام). ومن الممكن أيضاً أن تستخدمها الأطراف التي لها مصلحة في تقدير مدى اتساق خطط التوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية. وسيكون من بين هذه الأطراف الحكومات والمستهلكون والبائعون بالقطاعي والمجهزون والصيادون الذين يسعون إلى إجراء تقديرات خاصة بهم على ضوء المعايير المتفق عليها.

11 – ومن مزايا هذا النهج إمكانية قياس الخطط على ضوء الاشتراطات الأساسية الواردة في الخطوط التوجيهية في أي مرحلة زمنية. وقد توفّر ممارسة القياس المرجعي للوقوف على الجودة النسبية للخطط لمحة زمنية خاطفة. وقد تعدِّل الخطط إجراءاتها التشغيلية لتحسين أدائها أو نتيجة لعملية التقييم. وهذا سيستدعي تحديث تقدير الخطط لأخذ هذه التغيرات في الحسبان.

12 – وقد أُعد هذا الاقتراح أخذاً في الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها بعض أعضاء المنظمة، فضلاً عن أنه يأخذ في الاعتبار أيضاً الشواغل التي حددها المستشار القانوني للمنظمة. وقد يكون من المجدي التذكير في هذا الصدد بأن عدداً من الخطط والإجراءات المماثلة قد أُعد في سياق هيئة الدستور الغذائي.

13 – الخيار 3: تقدّر الأمانة فعلياً مدى اتساق نُظم القطاع الخاص للتوسيم الإيكولوجي على ضوء الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة. وفي إطار هذا الخيار، تعقد المنظمة اجتماعاً لجماعة خبراء لإجراء تقدير لخطط القطاع الخاص الحالية المتعلقة بالتوسيم الإيكولوجي. وسيوفّر الاستعراض تقديراً لمدى اتساق خطط القطاع الخاص مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة وقت إجراء الاستعراض. وقد يلزم إجراء تقديرات على سبيل المتابعة في حالة البدء في تنفيذ خطط جديدة للقطاع الخاص أو في حالة تعديل خططه الحالية. وسيلزم تحديد موارد من خارج الميزانية: (1) لإعداد المنهجية اللازمة للتقديرات؛ و (2) إجراء التقديرات.

14 – وهذا النهج سيمنح المنظمة دوراً في تقدير مدى اتساق خطط القطاع الخاص المتعلقة بالتوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة. بيد أن هذا النهج يمكن أن يعرِّض المنظمة لاعتراضات من جانب الأطراف المتضررة ولذا فقد رفضه المستشار القانوني للمنظمة.

الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتأتية من المصايد الطبيعية الداخلية

15 – لقد شُدِّد على الحاجة إلى تحقيق الاتساق، قدر المستطاع، بين الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي الخاصة بالمصايد الطبيعية البحرية والداخلية والخطوط التوجيهية لإصدار الشهادات المتعلقة بتربية الأحياء المائية. ولذا فقد تأخر إحراز تقدم بخصوص مسودة الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتأتية

من المصايد الطبيعية الداخلية بالنظر إلى المشاورة التقنية المقبلة بخصوص الخطوط التوجيهية التقنية بشأن إصدار الشهادات المتعلقة بتربية الأحياء المائية، وذلك في محاولة لضمان الاتساق في التعاريف المستعملة في الخطوط التوجيهية.

16 – ومع ذلك، تعكف جماعة عمل على مستوى الإدارة على المضي قُدما في زيادة تطوير مسودة الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتأتية من المصايد الطبيعية الداخلية. ويُعهد إلى مستشار بإعداد ورقة معلومات أساسية ستستعرض جميع الأعمال السابقة المضطلع بها بشأن مسودة الخطوط التوجيهية، آخذاً في الاعتبار التعليقات التي قدمتها لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك وكذلك تعليقات مشاورة الخبراء التي عُقدت في سنة 2008. ومن المتوقع عقد مشاورة خبراء لوضع الصيغة النهائية لمسودة نص الخطوط التوجيهية أثناء الفترة من منتصف مايو/أيار إلى نهاية يونيو/حزيران 2010.

تقييم مصايد الأسماك التي يوجد نقص في بياناتها

17 – تقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بتقييم وإدارة مصايد الأسماك التي يوجد نقص في بياناتها، ومن بين هذه الأنشطة القيام مؤخراً بنشر الورقة الفنية رقم 515 بشأن مصايد الأسماك "نحو التقييم والمشورة المتكاملين في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم" (منظمة الأغذية والزراعة، 2008). وعلاوة على ذلك، من المزمع عقد حلقة عمل لممارسين خبراء أثناء الفترة من منتصف فبراير/شباط إلى منتصف مارس/آذار 2010 لوضع مسودة أولية لخطوط توجيهية بشأن تقييم مصايد الأسماك التي يوجد نقص في بياناتها. ويُعهد إلى مستشار بإعداد ورقة معلومات أساسية من أجل هذه الحلقة التي ستتولى استعراض وتجميع هذا العمل من جانب المنظمة، وكذلك عمل البلدان والمنظمات الأخرى التي تُحرز تقدماً بشأن الموضوع.

الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

18 – إن اللجنة الفرعية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- تقديم تعليقات على الخيارات التي حددتها الأمانة لتقدير مدى اتساق نظم التوسيم الإيكولوجي مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة، وتقديم إرشاد للأمانة بشأن كيفية المضي قُدماً بشأن هذا الموضوع؛
- تقديم أي توصية بشأن العمل المقبل المتعلق بالخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتأتية من المصايد الطبيعية الداخلية وتقييم مصايد الأسماك التي يوجد نقص في بياناتها.